الأمم المتحدة

A/C.2/61/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
6 February 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة إنتلمان . . . . . (إستونيا)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-56170(A)

افتُتِحَت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٥٢ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية (A/61/253)

١ - **السيد دي روجاس** (مدير مكتب التمويل من أجل التنمية، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام (A/61/253)، وقال إن التقرير ينبغي أن يُقرأ بالتزامن مع التقارير الأخرى الخاصة بالمواضيع ذات الصلة، وكذلك مع نتائج المؤتمر العالمي وقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠. وكما كان يحدث في السنوات السابقة فإن التقرير تناول كلاً من الإجراءات الرئيسية الستة المحددة في توافق آراء مونتيري وأُختتم بمناقشة للنقاط المبينة في الفصل الثالث من توافق الآراء بشأن موضوع "استمرار المشاركة".

٢ - وفيما يتعلق بالإجراء الأول (تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية)، قال إنه على الرغم من أن الكثير من البلدان النامية تواصل اعتماد تدابير لتنفيذ سياسات متينة للاقتصاد الكلي وتُحسن الإدارة وتتخذ الإجراءات للمساعدة في حفز وتوسيع قطاع الأعمال الخاص يبقى الكثير الذي يتعين عمله. وقال إن هناك حاجة لتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفساد وإلى أن يضمن جميع المواطنين أن البلد يخضع لسيادة القانون.

٣- وانتقل إلى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخاصة فقال إن الأسواق المالية في البلدان النامية تظل خاضعة للتقلبات في الأسواق المالية الدولية وإلى الحل غير المنظم للمساعدات العالمية الكبيرة مما يمكن أن ينتج معه تخفيض في التدفقات الخاصة والفوائض الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك فتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يظل يركز على بلدان قليلة. وبسبب النمو السريع مؤخراً في خروج المساعدات الأجنبية المباشرة من البلدان النامية بُذلت جهود لإيجاد بيئة استثمارية أكثر جذباً في البلدان النامية، عن طريق تحسين البنى الأساسية في القطاعات الرئيسية، ومن ذلك النقل والطاقة والاتصالات.

٤- ومضى يقول إن تعليق مفاوضات الدوحة أثار مسائل خطيرة عما إذا كانت الجولة ستنتهي بنجاح وعما إذا كان من الممكن تحقيق "التنمية" على النحو المتوخى في بداية الجولة. وقال إن التجارة عنصر أساسي في التحالف الإنمائي الذي وضعت صياغته في مونتيري.

٥- وفيما يتعلق بالتعاون الدولي التقني والمالي من أجل التنمية قال إن الأمم المتحدة تواصل مراقبة الجهود الرامية إلى تحسين جودة وفعالية المساعدات الإنمائية الرسمية، وفقاً للمبادئ الرئيسية الخمسة المبينة في إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات. وهناك تقدم ملحوظ في مجال تحسين أشكال التمويل.

٦ - واعتباراً من ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وصلت ١٩ بلداً إلى نقطة الانتهاء ووصلت ١٠ بلدان إلى نقطة البت في إطار المبادرة المعززة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع ذلك فبالنسبة إلى بعض البلدان النامية لم تكن مقادير التخفيف الكامل من أعباء الديون بشكل غير قابل للرجوع عند بلوغها نقطة الانتهاء، كافية لضمان مستويات الديون المستدامة. ومن أهم الانتقادات للمبادرة عجز البلدان النامية التي تخرج من الديون في إطار المبادرة عن البقاء خالية من محنة القروض. فتلك البلدان تحتاج، فيما تحتاج إليه، إلى إجراء تحسينات مستدامة في إدارتها المالية، وشروط التمويل وإدارة الديون العامة. ويواصل نادي باريس القيام بدور نشط في عملية المبادرة، وفي توفير سبل للتخفيف من وطأة الديون على البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي لا تستوفي شروط المبادرة.

٧- واستطرد يقول إن تعزيز الحوار المتعدد الأطراف وتعاون السياسات بشأن القضايا المنهجية الأساسية، وتحسين هياكل الإدارة الرشيدة للمؤسسات المالية الرسمية وتوضيح دور التمويل الرسمي للأسواق الناشئة هي نقاط تركيز المناقشات الأخيرة. وقد أنشأت البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي عملية جديدة للمشاورات المتعددة الأطراف بشأن قضايا ذات أهمية منهجية. ولضمان كفاءة الحوار المتعدد الأطراف تحتاج جميع البلدان، بما في ذلك البلدان النامية، إلى المشاركة. وهناك سلسلة من المبادرات الأخيرة التي شملت تنظيم المصارف والإشراف عليها والمحاسبة ومراجعة الحسابات وإدارة الشركات ونشر البيانات وغسيل الأموال هى الآن فى مرحلة التنفيذ أو قريبة من ذلك. ومن ثم تواجه كثير من البلدان النامية الآن أهدافاً إصلاحية متعددة بقدرة مالية محدودة وقدرات محدودة على التنفيذ. ولذا فمن المهم تحديد الأولويات والحصول على المساعدة التقنية.

٨ - وفي الاجتماع التاسع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية اقترح رئيس المجلس استهلال المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة لتعزيز تأثير الاجتماع. وقد أيد المجلس ذلك الاقتراح في قراره ٤٥/٢٠٠٦. وقد سبق اجتماع عام ٢٠٠٦ عدد غير مسبوق من اللقاءات التحضيرية التي نظمها عدد كبير من أصحاب المصلحة في مجال تمويل العملية الإنمائية. وعُقدت اجتماعات أخرى في نيويورك وواشنطن وواصل مكتب التمويل من أجل التنمية تنظيم حلقات عمل ومشاورات مع أصحاب مصلحة متعددين ومناقشة خبراء وأنشطة أخرى ترمي إلى تحسين تمكين البلدان الأعضاء من تنفيذ التزاماتها وفقما اُتفق عليه في توافق آراء مونتيري.

٩ - وأضاف أن الأمانة مستعدة لمساعدة الدول الأعضاء في عملية التحضير لمؤتمر المتابعة الدولي بشأن التمويل من أجل التنمية، المنصوص عليه في الفقرة ٧٣ من توافق آراء مونتيري وفي قرار الجمعية العامة ١٨٨/٦٠.

١٠ - **السيد ماسين** (المكسيك): قال إن المؤتمر الاستعراضي التالي ينبغي أن يبحث في وسائل تعزيز عملية المتابعة لمؤتمر مونتيري وهو يتمنى معرفة رأي مدير مكتب التمويل من أجل التنمية في هذا الصدد.

١١ - **السيد دي روجاس** (مدير مكتب التمويل من أجل التنمية، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن عملية المتابعة عملية ضعيفة للغاية في الواقع وينبغي لمؤتمر الاستعراض القادم أن يتضمن بنداً عن كيفية تعزيز آليات المتابعة للتمويل من أجل التنمية.

١٢- **السيد تشودري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة): قال إن المناقشة الإنمائية يتزايد التركيز عليها بشأن مشاكل مجموعات البلدان الثلاث الأشد ضعفاً: وهي أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة. وقد ألقى الاجتماع الأخير الرفيع المستوى بشأن أقل البلدان نمواً ضوءاً كبيراً على الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً بغية تحسين أوضاعها.

١٣- ولئن كانت قد حدثت تحسينات في وصول المساعدة الإنمائية الرسمية وفي إلغاء الديون في البيئة الراهنة لأقل البلدان نمواً، فمن غير المرجح أن تبلغ هذه البلدان الأهداف والغايات المتفق عليها في برنامج بروكسل. ولئن كانت أقل البلدان نمواً قد بذلت جهوداً كبيرة لتعبئة الموارد المحلية فلا بد لها أن تحصل على دعم خاص. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره فإنها تواصل تلقى مبالغ هامشية إلى

حد ما من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي تتركز على بلدان قليلة للغاية. أما التأثير الإيجابي لتحويلات المهاجرين فينبغي ألا يقلل من تقديرها، ولكنها ليست بديلاً عن زيادة المساعدة والاستثمار الأجنبي المباشر.

١٤- ولئن كانت هناك بعض التطورات الإيجابية في المساعدة الإنمائية الرسمية فإنه يبقى الكثير الذي يتعين عمله لبلوغ أهداف بروكسل وهي ما بين ٠,١٥ و٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وكما يظهر في تقرير الأمين العام فإنه ينبغي للمانحين أن يوجهوا المساعدة الإنمائية الرسمية أساساً إلى أفقر البلدان وأقلها نمواً. ومن المجالات التي ينبغي أن يستمر إيلاء الاهتمام المتزايد إليها مجال المساعدة الإنمائية غير التقليدية في المبادرات، ومنها مثلاً إضافة مصاريف على تذاكر السفر وهو ما اقترحته ١٣ بلداً في أوائل عام ٢٠٠٦. وشدد في هذا الصدد على اقتراح قدمه في وقت متقدم من السنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تسهم البلدان الرئيسية المنتجة للنفط بنسبة ١٠ سنتات عن كل برميل تنتجه لتغطية تكاليف تطوير البنى التحتية في أقل البلدان نمواً على مدى العقد القادم.

١٥- **السيد لى رو** (جنوب أفريقيا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إنه يجب على منظومة الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى أن تكون قادرة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات المتغيرة لتنمية الدول الأعضاء، وأن تدرج التنمية باعتبارها من الأعمدة المركزية لجدول أعمالها. فالواجب على جميع الدول الأعضاء أن تقيم بيئة تمكين من أجل التنمية، وتتطلب هذه العملية مزيداً من الإرادة السياسية لمساعدة البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تطالب مرة أخرى البلدان المتقدمة بأن تتخذ عملاً حاسماً بشأن جميع الالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات القمة ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين ذات الصلة. ويسهم التنفيذ الكامل والموقوت لتلك الالتزامات في التحقيق الكامل للحق في التنمية الذي هو قضية تعتبرها المجموعة عملاً مقدساً.

١٦- وينبغي لرؤساء مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد أن يستفيدوا من الفرص المستقبلية للاشتراك في حوار ذي مغزى. والمجموعة تقبل أن هناك قضايا تتعلق بالتمويل من أجل التنمية تحدد حالياً خارج نطاق الأمم المتحدة. ومع ذلك فلما كانت المنظمة هي المنظمة الحكومية الدولية الأولية التي تتمتع فيها البدان النامية بصوت متساو وتمثيل متساو فإن على الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً هاماً في تشكيل البيئة الاقتصادية العالمية.

١٧- وأشار إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠ طالب بالكفاءة في استخدام آليات المراقبة والمتابعة لضمان الفعالية في الوفاء بالالتزامات والإجراءات المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية تنفيذاً فعالاً وقال أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تجري استعراضاً لعملية التنفيذ تلك وينبغي لها تحديث سبل الاستناد إلى العناصر المختلفة في توافق آراء مونتيري، وفقاً للفقرة ٧٣ منه. وينبغي أن يُعقد المؤتمر الدولي لمتابعة التمويل من أجل التنمية المطالب به في قرار الجمعية العامة ١٨٨/٦٠، في عام ٢٠٠٧ وينبغي أن يسبقه إعداد دقيق يكون منفتحاً وشاملاً وشفافاً.

١٨- **السيد تلبوت** (غيانا) تكلم نيابة عن مجموعة ريو فقال إن هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات وبلوغ الغايات المحددة في المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية وأكد على أن مجموعة ريو ملتزمة بتوافق آراء مونتيري.

١٩- وبما أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية فإن أعضاء مجموعة ريو عملوا جميعاً

من أجل تعبئة الموارد المحلية ودفع النمو الخاص الذى يقوده القطاع في ذلك الصدد. وبينما يمكن للموارد المحلية أن تكون مصدراً رئيسياً للتمويل من أجل التنمية فإن معظم البلدان النامية تحتاج إلى المساعدة الإنمائية الرسمية أو الاستثمار الأجنبي المباشر لكي تنفذ استراتيجياتها للحد من الفقر.

٢٠- والتدفقات المالية الخاصة إلى الداخل مصدر هام للموارد الخارجية ومن المقلق أن البلدان النامية أصبحت من المحولين الصافيين للموارد. ونقص حجم الاستثمار الخارجي المباشر من الجهات الخاصة في البنى التحتية والخدمات الأساسية يتطلب من القطاع العام الذي يعمل في ضوء القيود المالية المحكمة أن يؤدي دوراً معززاً. ومجموعة ريو بوصفها من البلدان النامية ذات الدخل المتوسط تظل معنية بتأثير ما لدورات الانتعاش في تدفقات رأس المال الخاص على الساحة الدولية من أثر على تنميتها.

٢١- ومن الممكن للتجارة أن تُغل الكثير من الفوائد وعلى فترات زمنية أطول إلى البلدان النامية أكثر من المساعدة الإنمائية الرسمية أو إجراءات تخفيف وطأة الديون. وتحث مجموعة ريو الشركاء الرئيسيين على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لإطلاق مفاوضات الدوحة بشأن المسار إلى خاتمة موفقة.

٢٢- ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مزيداً من التمويل. وقد دعت مجموعة ريو جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء الكامل بالفقرة ٤١ من توافق آراء مونتيري وشددت على ضرورة التمويل المرن والذي يمكن التنبؤ به من أجل الخدمات الجارية العالية التكلفة كالخدمات التي تقدمها المرافق الصحية ويقدمها المعلمون. وينبغي مواءمة الموارد مع الأولويات الإنمائية للبلدان المتلقية. وتتطلب إزالة العقبات التي تعترض سبيل تحقيق الغايات زيادة في التعاون الدولي. فالكثير من البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة قد لا تصل إلى تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية لأن النمو يظل أدنى من المستويات المطلوبة؛ وتطالب مجموعة ريو الشركاء الإنمائيين بتقديم المساعدة المالية ذات الأولوية لتلك البلدان.

٢٣- وكان توافق آراء مونتيري قد أقر بقيمة استكشاف مصادر مبتكرة للتمويل من أجل التنمية. وقد أُحرز الكثير من التقدم في ذلك الصدد وأعربت مجموعة ريو عن توقعها لمزيد من التقدم. وهناك عدة بلدان، من بينها أعضاء في المجموعة، قد عكفت على وضع مبادرات أحرزت تقدماً كبيراً. وكانت المجموعة الرائدة المعنية بجمع الأموال التضامنية لتمويل التنمية قد اجتمعت لأول مرة في تموز/يوليه وقد آتت ثمارها بالفعل، والمنتظر من المرفق المالي الدولي للتنمية أن يجمع أربع مليارات من الدولارات: فقد أُنشئ المرفق الدولي لشراء العقاقير في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وسوف يمول من ضريبة تضامنية على تذاكر الخطوط الجوية.

٢٤- وفيما يتعلق باستدامة الديون لاحظت مجموعة ريو أن ٢٩ بلداً استفادت من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسوف تستند المبادرة المتعددة الأطراف المقترحة للتخفيف من وطأة الديون إلى مفهوم الإضافة ولن تكون محملة بالمشروطيات غير ما ورد منها في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبينما تلقى الزيادات المخصصة في الحصص المتفق عليها من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سنغافورة كل ترحيب فمن اللازم زيادة المناقشات بشأن إصلاح صيغة الحصص وإصلاح الأصوات الأساسية.

٢٥- ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ٨٧٠ مليون شخص يعيشون على أقل من ٢ دولار أمريكي في اليوم في البلدان المتوسطة الدخل، و٩٦ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في تلك البلدان ذاتها. وعلى الرغم من أن المنطقة لم

تتلق إلا ٨,٨ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية فإن المساعدة تؤدي دوراً هاماً في البلدان المتوسطة الدخل.

٢٦- والصلة بين التمويل من أجل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن الإفراط في التشديد عليها، وينبغي إعادة النظر في حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري بأسرع ما يمكن.

٢٧- **السيدة هيوز فيراري** (سانت فنسنت وغرينادين): تكلمت نيابة عن المجتمع الكاريبي وأيدت الملاحظات التي أُبديت بالنيابة عن مجموعة ريو.

٢٨- وقالت إن بلدان الكاريبي تواجه تحدياً قوياً في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، ورحبت بالاتفاق على ضرورة توفير المزيد من الدعم للبلدان النامية عن طريق تسريع عملية متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية. وقالت إن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أعاد تأكيد توافق آراء مونتيري باعتباره النقطة المرجعية لأي شراكة عالمية ذات مغزى.

٢٩- كما أن المجتمع الكاريبي أسعده ما جرى من مناقشات خلال الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد. فقد كشف الاجتماع عن تقدير معزز الصلة بين الأوضاع الاقتصادية الدولية وآفاق التنمية وضرورة إيجاد بيئة تمكين دولية تؤدي إلى نتائج. فزيادة الحوار بشأن التنمية مع المستفيدين منها يمكن أن تؤدي إلى تعميق الفهم وزيادة النتائج الكبيرة في تنمية التعاون. ورغم التوسع في تدفقات المساعدات الخاصة فإن تلك التدفقات تركزت على عدد قليل من البلدان ولا يزال مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المطلوب لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية متخلفاً.

٣٠- والجماعة الكاريبية تحث على توثيق دراسة المقترحات المبتكرة بمصادر جديدة وإضافية لتمويل التنمية يكون من شأنها تكملة المساعدة الإنمائية الرسمية وعدم فرض أى أعباء على البلدان النامية، مثل إعادة توزيع الزيادة في النفقات العسكرية على أغراض التنمية.

٣١- وقد عملت بلدان الكاريبي بشكل مستمر على التقدم في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وعلى الرغم من أن دول الكاريبي تظل ضعيفة أمام سوءات الاقتصاد الدولي فإن المنطقة تظل غير مهددة، ومع افتتاح السوق والاقتصاد الكاريبي الواحد التزمت هذه الدول بتعزيز التنمية المستمرة.

٣٢- ومما ييسر عملية متابعة المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية إحياء جولة الدوحة الإنمائية لتحقيق المزيد من التقدم بشأن تخفيف وطأة الديون وتعزيز استدامة الدين وتحسين النظام المالي الدولي لصالح التنمية.

٣٣- **السيد لورانس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده يواصل دعم الرؤية المنبثقة عن مونتيري ويفخر بسجله للمساعدات الإنمائية الرسمية. فهو قد تعهد بزيادة المساعدة الأجنبية بنسبة ٥٠ في المائة عن مستويات عام ٢٠٠٠ بحلول عام ٢٠٠٦ وحافظ على هذا التعهد لثلاث سنوات قبل ذلك. وبالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية فإن صافي التدفقات المالية من الولايات المتحدة إلى البلدان النامية في عام ٢٠٠٥ وصل إلى مبلغ ٦٣٣ مليار دولار شملت ٤٨٧ ملياراً دُفعت في صافي الواردات من السلع من البلدان النامية و١٤٦ مليار دولار في صافي التدفقات الاستثمارية الخاصة.

٣٤- وأضاف أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأولية عن تنميتها وأن الإدارة الرشيدة تقع في صلب عملية التنمية. ولا تستحق تعبئة الموارد المحلية من الاهتمام أقل من القضايا المتعددة الأطراف كالمساعدة والتجارة والديون. وفي عام

٢٠٠٥ بلغت الوفورات المحلية للبلدان النامية ٣,١ تريليون دولار مقابل ١٠٦ مليارات من المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع المصادر. ولا تشمل تلك الوفورات مبلغاً يقدر بـ ٩,٣ تريليون دولار في رأس المال العقاري غير المملك لدى البلدان الفقيرة والنامية، طبقاً للجريدة الاقتصادية هرناندو داى سوتو. وقد دعا تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية إلى اتباع سياسات من قبيل الأسواق التنافسية وحقوق الملكية الفعلية وسيادة القانون. وبلده يتطلع إلى مزيد من العمل من جانب الأمم المتحدة بشأن ذلك الموضوع.

٣٥- ومضى يقول إن الولايات المتحدة أبرمت ثلاثة اتفاقات للتجارة الحرة مع كثير من البلدان المتقدمة والبلدان النامية وهي ملتزمة بإزالة جميع الإعانات الزراعية بمجرد أن ترغب الدول الأخرى في الانضمام معها في ذلك العمل. وأشار إلى أن ٧٠ في المائة من التعريفات على التجارة تفرضها البلدان النامية على بلدان نامية أخرى. وبلده أوفى بالتزاماته بإلغاء الديون الثنائية على البلدان المثقلة بالديون المستحقة لذلك وهو يواصل العمل مع المؤسسات المالية الدولية الرئيسية من أجل إلغاء ديون تلك البلدان. ولئن كان بلده يؤيد تماماً توفير الأدوية لجميع من يستحقونها فهو لا يؤيد نظم الضرائب الدولية مثل رسوم التضامن على تذاكر السفر بالخطوط الجوية ويشجع الدول على إثبات التزامها بمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه من خلال اعتمادات الميزانية العادية.

٣٦- وإذا حَسُن اختيار جميع الأطراف المعنية تكون هناك فرصة طيبة لبلوغ الأهداف التي حددها المجتمع الدولي لنفسه في مونتيري وفي إعلان الألفية.

٣٧- **السيد أنانييف** (الاتحاد الروسي): لاحظ من تقرير الأمين العام (A/61/253) إحراز تقدم في مجالات تعبئة الموارد المحلية وزيادة المساعدة الرسمية والتدفقات المالية الخاصة وتوفير المزيد من الإجراءات الشاملة لتخفيف وطأة الديون. ومع ذلك فمما يدعو إلى القلق أن التقدم في المجال التجاري كان بطيئاً وأن توقعات إكمال جولة الدوحة أصبح مشكوكاً فيها. ومن المهم جداً التوصل إلى تفهم صحيح لكيفية إجراء المفاوضات التجارية وتحديد النطاق السليم لجدول أعمال تجاري.

٣٨- وقال إن وفده يرحب بالمعلومات الواردة في التقرير عن التدابير المتخذة لضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة في المشاورات بشأن العمل في المستقبل. وأضاف أن الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد كانت معلومات مفيدة بوجه خاص مع قرار استهلال المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة بشأن التدابير العملية لتنفيذ توافق آراء مونتيري. وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع على التفاعل بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بمشاركة من المجتمع المدني وقبل ذلك مع القطاع الخاص، من أجل تعزيز آداء ومراقبة العملات الدولية ونظم المال والتجارة لصالح البلدان النامية. فذلك الاجتماع الرفيع المستوى لهذه الهيئات نفسها ينبغي أن يُعقد سنوياً للنظر في كل جوانب توافق آراء مونتيري.

٣٩- وقال إن وفده يرحب بنتائج الحوار الرفيع المستوى بشأن التمويل من أجل التنمية باعتباره آلية حكومية دولية لا لتنسيق التدابير في تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية وما يتصل به من قضايا فحسب بل وإحداث تقسيم أكثر فعالية للعمل وروابط أقوى بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ووفده ملتزم بمقاصد توافق آراء مونتيري.

٤٠- وأضاف أن الاتحاد الروسي يزمع القيام بدور متزايد النشاط في المساعدة الإنمائية الدولية. وتعاونه مع البلدان النامية كبير بالفعل. وإسهامه في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كان هو الأعلى بين البلدان المانحة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥، فقد قدم تخفيفاً من أعباء الديون إلى البلدان الأفريقية بلغت جملته ٢,٢ مليار دولار أى ٠,٢٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان تخفيف أعباء الديون من جانب الاتحاد الروسي للبلدان النامية بالقيمة المطلقة هو الثالث بعد اليابان وفرنسا. وساعد الاتحاد الروسي في التنمية بتقديمه شروطاً تفضيلية للتبادل التجاري. ولم تخضع الصادرات التقليدية من السلع من البلدان النامية بما في ذلك من أفريقيا إلى ضريبة استيراد. كما أن الاتحاد الروسي استثمر على نطاق واسع في المشاريع الأفريقية.

٤١- ويولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو يسعى إلى زيادة نطاق تعاونه وإمكانات منحها. غير أن زيادة المساعدة الخارجية ببساطة ليست الإجابة. فجودة وفعالية المساعدة مهمة أيضاً. فينبغي أن توضع المساعدة الإنمائية الرسمية على أساس سليم ويمكن التنبؤ به وينبغي تحسين هيكل ووسائل المساعدة.

٤٢- وأضاف أن وفده يؤيد عموماً فكرة التماس مصادر غير تقليدية للتمويل من أجل التنمية، وفقاً لروح ونص توافق آراء مونتيري. فأي إسهام في إطار المرفق الدولي المالى المقترح والمبادرات الأخرى لزيادة المساعدة الإنمائية، وخاصة من خلال الضرائب الدولية يجب بصرامة أن يكون طوعياً ولا تُعتمد إلا من الدول التي يُعتقد أن لديها آلية ممكنة من ناحية تشريعاتها المحلية ومواردها المالية.

٤٣- **السيد شاندرابان** (الهند): قال إنه لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون تعزيز تدفقات الموارد والتحقيق الكامل للحتميات الإنمائية في جدول أعمال الدوحة الإنمائي، والاتفاق الإطاري في تموز/يوليه والإعلان الوزاري في هونغ كونغ بشأن التجارة وإصلاح الاقتصاد والمؤسسات التجارية فضلاً عن استعادة الأمم المتحدة لدورها في وضع جدول الأعمال الدولي الإنمائي.

٤٤- وقال إن تقرير الأمين العام يقدم إحصاءات مذهلة ويبين أن المساعدة الإنمائية الرسمية كانت في الواقع أقل من حيث القيمة الحقيقية في عام ٢٠٠٤ عنها في عام ١٩٩٠. والهند توافق علي استنتاجات التقرير أن المساعدة يجب أن تزاد إذا قُدر للبلدان النامية أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. والفهم الأوسع لتخفيف وطأة الديون ينبغي تطويره دون الإصرار على المشروطيات. وبلده يرحب باعتماد مصادر مبتكرة للتمويل ويطالب بإيجاد آليات قوية وذات كفاءة لتتبع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٥- واستطرد قائلاً إن توافق آراء مونتيري يشدد على دور الدولة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية وعلى أهمية الاستثمار العام. فليس على الدولة أن تقتصر على تنفيذ إطار مؤات لنمو القطاع الخاص وللاستثمار الأجنبي؛ وعليها في الغالب أن تستثمر استثمارات كبيرة في قطاعات التنمية البشرية وفي البنى التحتية الأساسية المادية والاجتماعية والمؤسسية. وبلده يشاطر الأمين العام آراءه بشأن استراتيجية البنك الدولي لتحسين الإدارة ويرى أن الإدارة الرشيدة تتميز بخصائص البلدان التاريخية والسياقية. وينبغي ألا يبذل أى جهد لحماية المصالح المالية للبنك الدولي على حساب التنمية وينبغي أن يبقى البنك ثابتاً في مهمته لتحقيق عالم "خال من الفقر". وينبغي ألا يقوض الدفاع عن أسباب المعيشة والمهام السيادية للدولة، وينبغي إعادة إصلاح النظم التي تقوض استغلال مساحة السياسات وتعطلها. وكان مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد شدد على ضرورة التوازن بين مساحة السياسة الوطنية وضوابط والتزامات المجتمع الدولي. ومقاومة أى نظم دولية غير عادلة سوف تزداد أكيداً؛

والطلبات على تخفيض المدفوعات إلى حدها الأدنى من كل البلدان الخاضعة للاتفاق الإطاري في تموز/يوليه غير مقبولة بالنسبة إلى البلدان النامية التي بها زراعة الكفاف وبها فلاحون فقراء في الموارد.

٤٧- وشدد توافق آراء مونتيري على أهمية تعزيز التلاحم والتساوق في النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية. والهند ترى أنه لا يمكن تحقيق التنمية عن طريق التجزئة والسياسات غير المنسقة. فيلزم وجود توافق آراء سياسي أكبر على تحسين نظام اتخاذ القرارات. وينبغي أن يشارك المتأثرون في عمليات اتخاذ القرارات، ومن ثم يتعزز ما لهم من شرعية وشفافية ومساءلة وملكية. ويشير صافي التدفقات الخارجية للموارد من البلدان النامية (وهو ٦٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥) إلى ضرورة إصلاح النظام الدولي المالي. واستهلال المرحلة التالية من إصلاح الحصص في صندوق النقد الدولي.

٤٨- ولا يمكن حل الخلل العالمي في التوازن باتخاذ إجراءات انفرادية. ففي ظل اقتصاد عالمي سريع ومتكامل تشترك مسائل الرقابة الثنائية والمتعددة الأطراف في علاقة تكافلية فيما يتعلق بالبلدان المهمة منهجياً والبلدان النامية والبلدان ذات الأسواق الناشئة. وبلده ينتظر نتائج المشاورات الأولى المتعددة الأطراف بشأن تلك القضية.

٤٩- والهند تسلم بضرورة إجراء استعراض وتقييم فعالين لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر مونتيري. والنجاح الفعلي للأمم المتحدة يكون في الإدارة السياسية للعملية؛ فينبغي أن تقوم المنظمة بدور بارز لا في تحديد الاتجاه فحسب بل وفي رسم توجيه جدول الأعمال الدولي للاقتصاد الكلي. فينبغي تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يتسنى له الوفاء بمهمته بفعالية وكفاءة.

٥٠- **السيد أتيانتو** (إندونيسيا): قال إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لا يتطلب مجرد تعبئة الموارد المحلية وزيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية فحسب بل والأهم هو تصحيح الخلل في الاقتصاد العالمي. فرغم الاتجاه مؤخراً بشكل مبشر في الاقتصاد العالمي يتطلب إنقاذ أرواح الملايين في العالم النامي إجراءات ملموسة من أجل التنمية. غير أن التنمية دون تمويل تظل خائرة القوى.

٥١- فينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل كل ما يمكن لتغيير هذا الوضع. وكل ما هو مطلوب هو تنفيذ الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية المتعهد بها في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها وخاصة توافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٥٢- وينبغي تنفيذ إجراءات المتابعة المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بشكل أكبر. وينبغي تعزيز الآليات القائمة وإيلاء الاعتبار لإنشاء آليات فعالة لمراقبة واستعراض ومتابعة تنفيذ الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها. ولا ضرورة لإعادة التفاوض على توافق آراء مونتيري. فإذا كان المجتمع الدولي يريد فعل المزيد يتعين على البلدان المتقدمة والبلدان النامية أن تدفع ذلك الالتزام النبيل قدماً.

٥٣- وعلى البلدان المتقدمة أربعة التزامات أساسية: فتح أسواقها أمام منتجات البلدان النامية، وخاصة للسلع الزراعية؛ والتصدي لاحتياجات البلدان النامية إلى تخفيف وطأة الديون، ولا سيما بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل؛ وتحديد ما إذا كانت الاستثمارت الأجنبية المباشرة الكافية توجه إلى البلدان النامية؛ وتقاسم التكنولوجيا مع البلدان النامية. وينبغي للبلدان النامية بدورها أن تواصل اتباع سياسات للإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد؛ وتعزيز التعليم الشامل وتنمية الموارد البشرية؛ وتوفير مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وضمان استدامة بيئاتها.

٥٤- وأكد أن التعاون بين بلدان الجنوب مهم كتكملة للعلاقات بين بلدان الجنوب على كل المستويات. وقد أسهمت إندونيسيا في تطوير التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق مركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني بين بلدان الجنوب.

٥٥- ووفده يوافق على أن من المهم استمرار الاشتراك مع المؤسسات القائمة وأصحاب المصلحة المعنيين في تمويل عملية التنمية وهو مستعد للمشاركة بشكل بناء في الإعداد للمؤتمر الدولي لمتابعة التمويل من أجل التنمية.

٥٦- **السيد لانيو غونزاليز** (كوبا): قال إن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل منخفضة كثيراً عن المقدار المطلوب لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وفي بعض الحالات خُفضت بالفعل. وينبغي أن تُقدم تلك المساعدة دون شروط تخل بالطابع التساهلي للمساعدة وتُخضع الاحتياجات الإنمائية والأولويات الإنمائية للبلدان المتلقية إلى مصالح "المانحين". ولذا فكوبا تؤيد إنشاء آلية لمراقبة الالتزامات بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٧- وأضاف أن تهميش البلدان النامية في التجارة الدولية أمر يتزايد. ومن المهم ملاحظة أن التنمية الحقيقية في ميدان التجارة لا يمكن تحقيقها عن طريق تحرير التجارة فحسب، وأن التجارة لا يمكن أن تعزز التنمية إلا إذا تلقت البلدان النامية "معاملة خاصة وتفضيلية" على أساس مستوى تنميتها.

٥٨- وقد آن الآوان لأن يثبت المجتمع الدولي الإرادة السياسية اللازمة لتغيير النظام الاقتصادي العالمي الحالي غير المتكافئ والتقيد بمبادئ التعاون وتقديم المساعدة بلا أنانية كي يتسنى للبلدان النامية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٩- **السيد تشودري** (بنغلاديش) قال إن الفجوة بين الفقراء والأغنياء اتسعت كثيراً ومعظم أقل البلدان نمواً بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم الإصلاحات الكبيرة في السياسات المالية والنقدية فإن بنغلاديش نفسها لا تزال تحتاج إلى الدعم الخارجي، وعلى سبيل المثال على هيئة الوصول إلى الأسواق الحرة والحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية الكافية والإلغاء الكامل للديون.

٦٠- ولكي تكسب البلدان النامية وصولاً مهماً إلى الأسواق لابد من منحها وصولاً بلا جمارك ولا حصص لجميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة؛ والقضاء على جميع أشكال الحمائية ضد منتجات أقل البلدان نمواً، ومساعدتها في تعزيز قدراتها التجارية؛ وإعفائها من تدابير مكافحة الإغراق والتعويض والضمانات؛ وتقديم تعويضات عن تآكل أفضليات الأمم الأولى بالرعاية بالنسبة للتخفيضات التعريفية.

٦١- وينبغي أن يكون توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية رشيداً ومنصفاً وألا يكون لدوافع سياسية. وينبغي أن تخصص جميع البلدان المتقدمة ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. كذلك من المهم بدرجة عالية الالتزام الكامل بإعلان باريس بشأن فعالية المساعدات. ومن الممكن أن تُكمل مصادر التمويل المبتكرة للتحميل الأمامي الفوري للموارد، المصادر القائمة وينبغي أن تركز على أقل البلدان نمواً. ووفده يرحب بالمخططات النموذجية للإسهام التضامني على تذاكر الطيران والمرفق المالي الدولي للتمنيع.

٦٢- ويحث الشركاء الإنمائيون على شطب جميع الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً وعلى توسيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كي تشمل مزيداً من البلدان. وأخيراً فلأن قطاع الائتمانات المتناهية الصغر قد سجل نجاحاً باهراً في تأهيل أسواق رأس المال للتخفيف من وطأة الفقر

العالمي، فإن مجتمع المانحين الدوليين يشجع على الاستثمار في التمويل المتناهي الصغر بمزيد من الشدة.

٦٣- **السيد ليو زينمين** (الصين): قال إنه لما كانت الحكومات الوطنية ينبغي أن تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تمويل التنمية فإن الدعم الدولي مهم كذلك. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة وتخفيف وطأة الديون والدخول إلى الأسواق وأن تحقق تدريجياً هدف ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية (من الناتج القومي الإجمالي). كذلك فمن المهم أيضاً إصلاح النظم الاقتصادية والنقدية والتجارية الدولية بغية إزالة العقبات الهيكلية أمام التمويل الإنمائي. ولا بد من إيجاد بيئة مالية عادلة وفعالة وإعطاء البلدان النامية مزيداً من الصوت في عملية اتخاذ القرارات. ومن المهم أن تُستأنف دورة الدوحة بأسرع ما يمكن من أجل إيجاد بيئة تجارية دولية منصفة ومنفتحة. وأخيراً يتعين على المجتمع الدولي أن يُعد آليات تمويل جديدة وينوع مصادر المساعدة الإنمائية.

٦٤- وعلى الصعيد المحلي فإن الصين سوف تواصل فتح اقتصادها وإقامة صلات أوثق مع الأسواق العالمية. وباعتبارها بلداً نامياً فإنها ظلت تعرض المساعدة الإنمائية المتنوعة إلى بلدان نامية أخرى وظلت تنفذ تدابير من قبيل المعاملة التعريفية الصفرية، وتخفيف وطأة الديون وتقديم القروض التساهلية والتعاون في مجال الصحة العامة والتدريب على التنمية البشرية. والصين مستعدة في هذا الصدد لمواصلة تبادل الآراء ولتعزيز التعاون المتبادل المفيد.

٦٥- **السيد أحمد** (باكستان): قال إن توافق آراء مونتيري، شأنه شأن الاتفاقات العالمية الأخرى، يظل يعاني من عجز خطير في التنفيذ. وللتغلب على الأزمة فإن من الضروري تعزيز السياسات والبرامج الوطنية التي تكفل ترشيد الإدارة واستقرار الاقتصاد الكلي والاستثمارات في الموارد البشرية وتوجيه الصادرات.

٦٦- وعلى الصعيد العالمي لا بد من متابعة عدة أهداف أساسية بالتزامن. وباكستان تتفق تماماً مع الأمين العام في أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا ينبغي أن تُزاد زيادة كبيرة فحسب بل ينبغي أن توجه أساساً إلى أقل البلدان نمواً. وينبغي توجيه الموارد المتزايدة عن طريق ميزانيات البلدان المتلقية لتمكينها من أن تطبق تطبيقاً كاملاً مبدأي الملكية والتراصف. وينبغي التوسع في إلغاء الديون وتوجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ناحية الاقتصادات الأضعف. ويلزم بذل جهود أكبر لتعبئة تمويل إنمائي إضافي من خلال تدابير مبتكرة، مع الإبقاء على التمويل التعويضي عن تآكل التجارة. وينبغي إنعاش جولة الدوحة والقضاء على الإعانات الزراعية للبلدان الغنية. وأخيراً فإنه يلزم إعادة النظر في النظام المالي الدولي وإعادة هيكلته بغية تعزيز مشاركة البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية.

٦٧- وأضاف أن باكستان ترحب بالمؤتمر الدولي القادم لمتابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري باعتباره فرصة لمعرفة الوضع، وتظل متمسكة بأن ينجح التمويل من أجل التنمية داخل وخارج باكستان.

٦٨- **السيد عثمان** (ماليزيا): قال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده للوفاء بالتزامات مونتيري وأن يعبئ الموارد المالية من أجل التنمية حسبما ورد في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. فالتمويل من أجل التنمية يؤدي دوراً رئيسياً في القضايا الإنمائية وينبغي أن يُكمل محفل التعاون الإنمائي، والاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي آليات المتابعة الحالية.

٦٩- وتعرب ماليزيا عن خيبة أملها لأن واحداً فقط من البلدان الأربعة التي زيدت حصصها في صندوق النقد الدولي

في المرحلة الأولى من الإصلاح، هو الذى ينتمي لمجموعة الـ ٧٧. والواقع أن بعض أعضاء المجموعة وجدوا بالفعل أن حصصهم خُفضت. وماليزيا تطالب بالتزام قوي من الدول المتقدمة بالحد من مطالباتها لزيادة حصص خلال المرحلة الثانية من الإصلاح، كي يتسنى أن تعكس حصص الصندوق الواقع الاقتصادي الدولي الحالي بمزيد من الدقة.

٧٠- وكان توافق آراء مونتيري قد اعترف بأهمية تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية وبالدور الحاسم للحكومات الوطنية في ذلك الصدد. واتخذت الحكومة الماليزية العديد من التدابير لتعزيز إمكانيات مواردها المالية ومنذ أوائل الثمانينات أخذت تُولي أهمية خاصة لتعزيز النظام المالي الإسلامي.

٧١- **السيد غاس** (سويسرا): قال إن وفده يدعو إلى تعزيز إعلان باريس من وضعه وهو إعلان المؤسسات والحكومات ليصبح مدونة السلوك لجميع الناشطين في ميدان التنمية. ولقد أصبح من العسير تنسيق الأموال المقدمة من المؤسسات الخاصة بسبب زيادة عددها. ومع هذا فمن المهم ضمان ألا يكون لجهود التنسيق أثر سلبي على أنشطة هؤلاء الفاعلين المهمين. ومن المفيد في تحليل التدفقات المالية الخاصة أن يتم التصدي لدور الأموال المقدمة من المؤسسات الخاصة والتحويلات من الأفراد الخاصين، مما يوفر الإسهام الضروري في مجال التنمية.

٧٢- وأضاف أن آلية "المساعدات من أجل التجارة" آلية هامة لضمان أن تقدم التجارة إسهاماً مهماً في تحقيق هدف التنمية. والآليات الموجودة تكفي لتلك المبادرة ولا حاجة إلى إنشاء آلية جديدة فمبادرة "المساعدة من أجل التجارة" ينبغي ألا تفيد أقل البلدان نمواً فحسب بل وكذلك البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. ثم إن من المهم أن تنشئ الحكومات سياسات مالية عادلة وشفافة. وفي كثير من الحالات يمكن التوسع في القاعدة الضريبية كما يمكن زيادة تطوير الطابع التدريجي للضرائب بقصد ضمان أن يقدم الأفراد والشركات التي تستفيد بالفعل من العولمة إسهامات ملائمة. ثم إن أقل البلدان نمواً ينبغي أن تضمن أن تكون لديها القدرات اللازمة لتنسيق الموارد التي تقدم إليها. كما أن من الضروري الحفاظ على مبادرة متوازنة للديون المستحقة والتخفيف من وطأة الديون بحيث يمكن للموارد أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحكومته تواصل جهودها لبلوغ الأهداف المبينة في توافق آراء مونتيري. وبينما أقر البرلمان السويسري أن الإنفاق الحكومي يزداد بسرعة أقل في العام المقبل، تزمع الحكومة بعد عام ٢٠٠٨ زيادة النسبة المئوية في ميزانيتها المخصصة للمساعدة الإنمائية.

٧٣- **الأسقف مليوري** (المراقب عن الكرسي الرسولي): رحب بالتشديد على مكافحة الفساد وعلى وضع آخر للحكم السليم من أجل التعبئة الفعالة للموارد. وقال إن مهمة تحسين أطر الإدارة في البلدان النامية هي مع ذلك عملية متدرجة. ووفده يتفق مع الرأي القائل إن البلدان النامية ذات الدخل المنخفض تواجه أخطر الصعوبات لتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية وينبغي أن تكون موضع اهتمام خاص. فوثائق استراتيجية الحد من الفقر التي أعدتها بلدان نامية عن طريق العمليات التشاركية يمكن أن توفر إطاراً ملائماً لتعريف الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ومساعدة البلدان النامية ذات الدخل المنخفض في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فالكثير من تلك البلدان أبعد ما يكون عن تلبية الأهداف لعام ٢٠١٥، ووفده يشجع جميع أصحاب المصلحة على البقاء نشطين في المشاركة ومراقبة التقدم الذي يُحرزه بعض البلدان على أساس دوري تجاه تحقيق الأهداف.

٧٤- **السيد بريفيج** (النرويج): قال إن توافق آراء مونتيري أقام شراكة متوازنة بدقة بين فُرادى الدول والمجتمع الدولي، وبين الدولة والمجتمع الخاص. ومما يثلج الصدر أن

النمو الاقتصادي الأقوى قد حدث في مناطق نامية، ومع هذا فمعدلات النمو الإيجابية تلك لم تُفد الفقراء بدرجة محدودة فحسب. فنمو القطاع الخاص وروح المبادرة والنمو كانت لازمة ولكن ليست كافية لبلوغ الأهداف. وأصبح وجود سياسات أكثر نشاطاً لإعادة التوزيع من الأمور الحاسمة. وفي ذلك السياق فإن سياسات النمو وسياسات ضمان التوزيع العادل يعزز بعضها بعضاً بدلاً من إقصاء بعضها بعضاً.

٧٥- ومن التحديات المتعلقة بالإدارة الرشيدة ضمان النمو مع عدالة التوزيع. وينبغي أن تشمل الإدارة الرشيدة احترام جميع حقوق الإنسان وأن تولي اهتماماً للآثار الاجتماعية والبيئية لتلك السياسات فضلاً عن ضمان المساواة في كل جوانب المجتمع. والإدارة الرشيدة من مسؤوليات الحكومات على الصعيد الوطني ولكن هياكل الإدارة العالمية والإسهامات من المجتمع الدولي عوامل مهمة أيضاً. وحكومته تزمع توزيع ٠,٩٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهي نسبة أعلى كثيراً من المستهدف وهو ٠,٧. وسوف تتصدر حكومته الطريق في تخفيف وطأة الديون عن طريق الآليات المتعددة الأطراف وهي مهيأة أيضاً لاستهلال تخفيف وطأة الديون من جانب واحد في عام ٢٠٠٧. وبعد فشل الحملة النرويجية لتصدير السفن كسياسة إنمائية تُزمع حكومته إلغاء الديون على تصدير السفن على مصر وإكوادور وجامايكا وبيرو وسيراليون. ومع هذا فديون تصدير السفن على ميانمار والسودان لن تُلغى إلى أن يتأهل هذان البلدان لتخفيف الديون المتعدد الأطراف. ومحط التركيز في المناقشة الجارية الآن على الديون غير المشروعة ينبغي أن يكون من مسؤولية الدائنين.

٧٦- وبعد أن تولت حكومته رئاسة المجموعة الرائدة المعنية برسوم التضامن لتمويل التنمية سوف تعزز آليات جديدة ومبتكرة للتمويل. فمن المهم وضع نظام أرخص وأكثر أمناً للتحويلات التي تعتبر مصادر إضافية للدخل من أجل المساعدة الإنمائية. وحكومته تأسف لأن المفاوضات بشأن اتفاق جديد لمنظمة التجارة العالمية قد عُلقت، إذ يتعين على جميع البلدان أن تحدث قواعدها للتجارة الدولية. وحكومته تدعو منظمة التجارة العالمية إلى أن تبذل جهوداً دبلوماسية لتمهيد الطريق للاستئناف المبكر للمفاوضات. كما ترحب حكومته بقرار صندوق النقد الدولي بشأن الحصص والأصوات وبالمشاورات بشأن تمثيل الدول الأعضاء في البنك الدولي.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٢/٤٠